منهج المحدثين في توثيق معلومات الرواة وأثره في تطور علوم الحديث

إعداد: د. مستورة رجا حجيلان المطيري

مدرس التفسير والحديث

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين

أما بعد:

فإن علم الرجال –وهو أحد أنواع علوم الحديث– إنما قام في الأصل على مبدأ التثبت، والسؤال عن راوي الحديث، من خلال جمع المعلومات التي تدل على شخصه، وتبين مرتبته، فوثقوها، ودونوها، فلما انتشرت الرواية وكثر أعداد الرواة اتجه المحدثون إلى تنظيم تلك المعلومات، وترتيبها، وتحليلها، في مؤلفات متنوعة، ومصنفات مخصوصة، ظهرت على مدى قرون عديدة؛ حيث نتج عنها أنواع جديدة من علوم الحديث، ومصنفات مختلفة في الرجال، وهذا بدوره يوضح لنا أن

"علم التوثيق" الذي ظهر مؤخرًا، وتدعو إليه الجمعيات والمؤسسات العلمية المعاصرة إنما هو في الحقيقة نهج سار عليه المحدثون الأوائل بغية التعريف بالرواة وبيان أحوالهم؛ لأجل حفظ حديث رسول الله ﷺ وتوثيقه.

هذا، ولقد اتبعت المنهج التالي في البحث:

أولًا: ذكرت معنى علم التوثيق "لغة، واصطلاحًا"، ثم بينت العلاقة بينه وبين علم الحديث.

ثانيًا: ذكرت منهج علماء الحديث في توثيق معلومات الرواة، والذي قام أولًا على جمع المعلومات شفهيًا، ثم التدوين، ثم التصنيف، في كتب مخصوصة قامت عليها فيما بعد مصنفات أخر.

ثالثًا: لم أقصد تتبع كل المصنفات في كل فن؛ حتى لا يطول البحث، وإنما اقتصرت على الأشهر منها فقط كأمثلة لبيان جهود المحدثين في توثيق المعلومات وتصنيفها.

أسئلة البحث:

أولًا: ما هو علم التوثيق؟ وما العلاقة بينه وبين علوم الحديث؟

ثانيًا: كيف أثر منهج المحدثين في توثيق معلومات الرواة على تطور علوم الحديث؟

أهداف البحث:

أولًا: التعريف بعلم التوثيق المعاصر، ثم الإشارة إلى العلاقة بينه وبين علوم الحديث.

ثانيًا: بيان أن المحدثين قد اتبعوا منهج التوثيق المعاصر حاليًا لأجل حفظ المعلومات المتعلقة بالرواة على مدى عدة قرون، وهذا يدل على سبقهم في هذا الفن.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مطالب، تسبقها مقدمة، وتتلوها خاتمة.

أما المقدمة ففيها بيان فكرة البحث، ومنهجه، وأسئلته، وأهدافه، وخطة الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم علم التوثيق.

المطلب الثاني: عناية المحدثين بعلم التوثيق.

المطلب الثالث: منهج المحدثين في توثيق معلومات الرواة وأثره في تطور علوم الحديث.

وأما الخاتمة ففيها أهم نتائج البحث بإيجاز، وتعقبها **قائمة المصادر والمراجع.**

والله ولي التوفيق!

المطلب الأول

مفهوم علم التوثيق

التوثيق لغة:

التوثيق لغة مشتق من مادة "وثق"، والواو والثاء والقاف تدل على عقد وإحكام[١].

يقال وثقت الشيء: أحكمته[٢]، ومنه وثقت الشيء توثيقًا، فهو موثق[٣].

ويقال: وثق العقد ونحوه، أي: سجله بالطريق الرسمي، فكان موضع ثقة[٤].

وهذا يفيد أن التوثيق يدل على إحكام الأمر والتثبت منه.

التوثيق اصطلاحًا:

هو علم يعتني بجمع وحفظ المعلومات، وله عدة دلالات اصطلاحية مختلفة؛ نظرًا لتباين العلوم والفنون المتعلقة به؛ مما جعل المختصين في هذا الشأن يختلفون في وضع تعريف واضح لهذا المصطلح[٥]؛ إذ كل يعرفه على حسب النشاط الذي يقوم به.

ومع ذلك أشار برادفورد (ت: ١٩٤٧) إلى تعريف عام للتوثيق حيث قال: "فن التوثيق هو فن تجميع وتصنيف لتيسير استخدام الوثائق الخاصة بكافة أنواع النشاط الفكري"[٦].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأبي فارس (٦/٨٥).

(٢) مجمل اللغة لابن فارس (٤/٩١٥).

(٣) لسان العرب لابن منظور (٦/٤٧٦٤).

(٤) المعجم الوجيز (ص٦٦٠).

(٥) ذكر العلماء أن للتوثيق ما يزيد على ثلاثين تعريفا . انظر: مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات، عبد الله الشريف (ص٩٣).

(٦) وانظر أيضًا : ١) المكتبات والمعلومات أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي: د. سعد محمد الهجرسي – ١٩٩١م – دار المريخ – الرياض. ٢) دراسات في علم المعلومات: د. حشمت قاسم – د ت. مكتبة غريب – القاهرة. ٣) دراسات في علوم المكتبات والتوثيق والبيلوجرافيا: د. عبد الوهاب أبو=

وقال حشمت قاسم (من المعاصرين): "إن علم التوثيق هو تسجيل المعرفة البشرية ومصادر المعلومات، وتنظيم هذه المصادر بطريقة نسقيه تكفل سرعة الوصول إليها، وكذلك بث المعرفة وأوعيتها بمختلف الطرق"(١).

وقال شاهر ذيب: "التوثيق مجموعة من العمليات والأساليب الفنية اللازمة لتوفير أقصى استخدام ممكن للمعلومات المنشورة في المطبوعات، من خلال انتقائها وتنظيمها، وحفظها واسترجاعها عند الحاجة بسهولة ويسر"(٢).

من التعاريف السابقة **يظهر لنا أن علم التوثيق يقوم على أمرين رئيسين:**

الأول: تسجيل المعلومة.

الثاني: تنظيم وتصنيف تلك المعلومة لتيسير الوصول إليها، وذلك أن العامل الرئيس وراء نشأة علم التوثيق إنما هو جمع المعلومات المتناثرة في أوعية العلم المختلفة، والسيطرة عليها من خلال توثيقها وتقييدها، ومن ثم إبرازها وتيسير عرضها للباحثين كل بحسب اختصاصه ومجاله.

ولقد ظهر في الآونة الأخيرة من يدعو إلى تغيير مسمى "علم التوثيق" إلى "علم المعلومات"؛ لكون المصطلح الأخير أشمل وأجمع في الدلالة على مفهوم جمع المعلومات، ولا فرق؛ إذ إن كلًا من المصطلحين يهدف إلى حفظ المعلومة، وتيسير الوصول إليها بأسرع وقت ممكن، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار المعنى اللغوي لمفهوم التوثيق، والذي يدل على التثبت والإحكام.

النور – ١٩٩٦م – عالم الكتب – القاهرة. ٤) دراسات في علوم المكتبات: شاهر ذيب أبو شريح – ٢٠٠٠م – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمّان.

(١) دراسات في علم المعلومات، د. حشمت قاسم (ص١٤).

(٢) دراسات في علوم المكتبات، شاهر ذيب (ص٢١٢).

المطلب الثاني

عناية المحدثين بعلم التوثيق

الأصل في نشأة علوم الحديث أنها قامت على التثبت من عدالة راوي الحديث النبوي، خاصة بعد مقتل عثمان -رضي الله عنه، وحصول الفتنة، وظهور حركة الوضع، فكان المحدثون الأوائل لا يقبلون حديثًا إلا بعد تسمية راويه؛ مما كان له الأثر في شيوع مصطلح الإسناد وإبراز أهميته.

قال ابن سيرين (ت: ١١٠هـ): "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم؛ فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم"(١).

ولأجل التثبت من عدالة الراوي اجتهد المحدثون في البحث عن المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالراوي، كالتثبت من اسمه، ونسبه، وعقيدته، وممن سمع منه، وممن لم يسمع منه، وتلاميذه، وغيرها من المعلومات والبيانات التي تحدد شخصية الراوي، وتزيد من المعرفة به، والوقوف على حقيقة حاله، ثم إثبات هذه المعلومات في كتب متنوعة ومصنفات مخصوصة؛ مما كان له الأثر في حفظ حديث رسول الله ﷺ من الكذب، والوضع، والتغير، والتبديل، وظهور قواعد تأسيس علم الرجال الذي قامت عليه فيما بعد جل علوم الحديث.

قال أكرم العمري: "وقد أدت حركة الوضع التي كادت أن تهدم السنة إلى نتائج إيجابية أثرت في إشادة صرح السنة وبناء علوم الحديث؛ فقد دفعت العلماء لاتخاذ ما يلزم لحفظ الحديث وتنقيته من التلاعب فيه؛ فنشطوا في تدونيه بنطاق واسع في فترة مبكرة منذ أواخر القرن الأول وخلال القرن الثاني، وخلال الجهود

(١) أخرجه مسلم في الصحيح - المقدمة - باب بيان أن الإسناد من الدين، (١/١٤ -ح٢).

الـتي بـذلت في فـترة التـدوين لتمييـز الأحاديـث ظهـرت قواعـد نقـد الحـديث، ثم تبلورت هذه القواعد على مر الزمن؛ حيث ظهرت بشكل منسق ودقيق في كتب مصـطلح الحـديث، كمـا تجمعـت الملاحظـات المنوعـة عـن رواة الحـديث في كتـب الرجال"[1].

وهـذا يوضـح أن علـم الرجـال وبقيـة أنـواع علـوم الحـديث إنمـا قامـت في الأصـل على منهجية حفظ المعلومة، وحفظ من قالها، ومن ثم تدوينها وتنظيمها وتحليلها ثم نشرها بين الناس لغرض الانتفاع بها، وهذا ما يعرف حاليًا باسم علم التوثيق الذي سبق التعريف به؛ مما يدل على سبق المحدثين في هذا المجال.

(١) بحوث في تاريخ السنة، أكرم العمري (ص٢٠).

المطلب الثالث

منهج المحدثين في توثيق معلومات الرواة وأثره في تطور علوم الحديث

يمكن القول إن منهج المحدثين في توثيق معلومات الرواة قد مر بمراحل عدة، بدأت منذ ظهور الرواية إلى نهاية القرن التاسع الهجري، حيث اعتمد علماء الحديث وسائل وطرق مختلفة لتدوين وحفظ تلك المعلومات.

وسأكتفي بذكر مراحل هذا التوثيق إلى القرن الخامس الهجري فقط؛ لأن ما ذكر من معلومات عن الرواة فيما بعد إنما هي إعادة ترتيب لتلك للمعلومات، كالتذييل، والتهذيب، والاختصار، وهي كالتالي:

أولًا: جمع كافة المعلومات المتعلقة بالرواة

اجتهد المحدثون في تتبع الرواة منذ بدايات الرواية من خلال السؤال عنهم والتفتيش عن أحوالهم وبيان ومراتبهم، وجمع كل ما قيل فيهم، ثم إيصال تلك المعلومات شفاهًا للناس، دل على ذلك أقوالهم المبسوطة في كتب الجرح والتعديل وهي كثيرة، ومن أشهر من تصدى لهذا الشأن من العلماء:

الشعبي (ت: ١٠٣هـ)، وابن سيرين (ت: ١١٠هـ)، والزهري (ت: ١٢٤هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠هـ)، ومالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت: ١٩٨هـ) وغيرهم.

فقد كانت أقوالهم في الرواة هي المادة العلمية التي قامت عليها التصانيف فيما بعد.

قال أكرم العمري (من المعاصرين): "وشكلت أقوال المتكلمين الأوائل في الرجال قبل تصنيف الكتب مادة رئيسة في هذه المصنفات، حيث دونت أقوالهم

التي كان أهل الحديث يتناقلونها شفاهًا كما يتناقلون الحديث"[(١)].

ثانيًا: تدوين المعلومات المتعلقة بالرواة

في منتصف القرن الثاني وأوائل القرن الثالث اتسع نطاق الرحلة، وانتشرت الرواية، فكثرت الأسانيد والطرق حتى بلغت مئات الآلاف[(٢)]؛ الأمر الذي جعل المحدثين يتجهون إلى حفظ معلومات الرواة من خلال تدوينها وتصنيفها في كتب مخصوصة؛ خشية ضياعها ونسيانها.

قال الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ) في ضرورة تقيد العلم ما يلي: "فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون؛ فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى"[(٣)].

فظهرت مصنفات تعتني بتوثيق أسماء الصحابة ومن جاء بعدهم، منها على سبيل المثال: "كتاب الطبقات الكبير" لمحمد بن سعد الواقدي (ت: ٢٣٠هـ)، وكتاب "الطبقات الكبير" لخليفة بن خياط (ت: ٢٤٠هـ)، حيث امتازت هذه المصنفات بتقسيمها على طبقات، فذكرت طبقة الصحابة، وطبقة التابعين، وطبقة اتباع التابعين، وذكرت كل ما يتعلق بهم من بيان ومواصفات تدل على تشخيص ذواتهم.

غير أن ابن سعد قد أكثر من ذكر المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالصحابة في كتابه، حيث جعلها خمس طبقات، مما جعل العلماء يعدونه مصدرًا مهمًا من

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم العمري (ص٨٦).

(٢) قال الإمام أحمد -رحمه الله -تعالى: "قد جمعت في المسند أحاديث انتخبتها من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفًا، فما اختلفتم فيه فارجعوا إليه، وما لم تجدوا فيه فليس بحجة"، قال الجرجاني في تعليقه على كلام أحمد ما يلي: "المراد بهذه الأعداد الطرق لا المتون". انظر: فن أصول مصطلح الحديث: الجرجاني (ص٤٩ و٥١).

(٣) المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٣٨٦).

مصادر المعلومات المتعلقة بالصحابة؛ إذ بلغت تلك المعلومات حوالي ثلث الكتاب.

كما ظهرت أيضًا مصنفات تعتني بتوثيق ما قيل في الرواة من جرح وتعديل، وهي أنواع كثيرة، منها على سبيل المثال:

١- ما اقتصر على جمع الضعفاء من الرواة مثل:

كتاب أحوال الرجال للجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ).

وكتاب الضعفاء لأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت: ٢٧٧هـ).

وكتاب الضعفاء للعقيلي (ت: ٣٢٢هـ).

والكامل في الضعفاء لابن عدي (ت: ٣٦٥هـ)، وهو أكمل كتب الجرح، وعليه الاعتماد فيها، وإلى ما يقول يرجع المتقدمون والمتأخرون[١]، وغيرها كثير.

٢- ومنها كتب اقتصرت على جمع الثقات من الرواة، أولها كتاب الثقات للعجلي (ت: ٢٦١هـ)، قال نور الدين عتر (من المعاصرين): "لكنه غير مرتب، فرتبه الإمام السبكي، وسماه (ترتيب الثقات)"[٢].

والثقات لابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ).

٣- ومنها ما جمع بين الثقات والضعفاء، ككتاب "التاريخ والعلل" ليحيى بن معين رواية الدوري (ت: ٢٢٣هـ)، و"الجامع في العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) و"التاريخ الكبير" للبخاري (ت: ٢٥٦هـ)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، وغيرها من الكتب.

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٤٥).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (١٣٠).

والملاحظ على الكتب السابقة أنها تتميز بطابع الشمول، أي: يذكر مصنفوها في ترجمة كل راوٍ جميع ما يصل إليهم من المعلومات والبيانات المتعلقة به، دون تنظيم أو ترتيب لتلك المعلومات، ولنأخذ على سبيل المثال كتاب "التاريخ والعلل" ليحيى بن معين، حيث ذكر أكرم العمري منهج المصنف في تأليفه وجمعه للمعلومات، فقال ما يلي: "ومادة الكتاب ليست منظمة، بل هي مجموعة أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال، وتعديلهم، والتعريف بأسماء من يعرف بالكنى منهم، ويكنى من يعرف بالأسماء، ومعرفة نسبتهم وطبقتهم، كالقول عن الرجل إنه صحابي أو تابعي، وكذلك من روى عن الرجل أو من لم يرو عنه، وهذه المادة المتباينة المختلطة أصبحت مادة أساسية في الكتب التي صنفت فيما بعد في علم رجال الحديث، بحيث نقلت عن ابن معين أقواله، ووضعتها في المواضع التي تلائمها؛ لأن الكتب التالية أصبحت منظمة بشكل يجعلها أسهل منالًا"[(١)].

ثالثًا: تنظيم معلومات الرواة وتصنيفها في كتب مخصوصة

ذكرت في الفقرة الماضية أن علماء الحديث اتجهوا إلى تأليف مصنفات كثيرة في الرواة، وهذه المصنفات اشتملت على توثيق كل ما يتعلق بالراوي من معلومات وبيانات، إلا أنها في حقيقة الأمر تفتقر إلى التنظيم؛ مما جعل استخراج بعض المعلومات المتعلقة بالراوي أمر عسير وغير دقيق؛ نظرًا لكثرة الراوة، وتشابه أسمائهم، وتناثر بياناتهم في كتب متفرقة.

لذا اتجه علماء الحديث إلى تصنيف كتب مخصوصة، قائمة على توثيق جزئية معينة من تلك المعلومات المتعلقة بالراوي، تساعد على تمييزه عن غيره من الرواة وتسهل عملية الوصول إليه سريعًا.

(١) بحوث في تاريخ السنة، أكرم العمري (ص١٠٩).

ومما هو جدير بالذكر أن هذا المجهود الذي قام به علماء الحديث من تنظيم، وترتيب، وتحليل لبيانات الرواة **أسفر عن ظهور أنواع جديدة من علوم الحديث لم تكن معروفة في السابق**، أذكر بعضها على سبيل المثال فقط لا الحصر، وهي كالآتي:

أولًا: ظهرت كتب تعتني ببيان تواريخ مولد العلماء ووفياتهم، مثل كتاب "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" لابن زبر الربعي (ت: ٣٧٩هـ)، ذكر فيه وفيات وولادات الرجال من السنة الأولى للهجرة حتى (٣٣٨هـ)، ثم أكمله عبد العزيز الكتاني (ت: ٤٦٦هـ)، ذكر فيه وفيات شيوخه وغيرهم (٣٣٨هـ - ٤٦٢هـ)، ثم ذيل على كتاب الكتاني الأكفاني (ت: ٤٨٥هـ).

وهذه المصنفات السابقة الذكر ترتب عليها ظهور نوع من أنواع علوم الحديث، ألا وهو مصطلح (معرفة السابق واللاحق) [(١)]، صنف فيه الخطيب كتابًا سماه "السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد"[(٢)].

ثانيًا: ظهرت كذلك مصنفات أخر تعتني بجمع وتوثيق مرويات رواه معينين عن رواه معينين مشتركين في صفة واحدة، مثال ذلك: كتب ذكرت رواية الأكابر عن الأصاغر والآباء عن الأبناء[(٣)].

ومن أشهر المصنفات في هذا الفن ما يلي: "كتاب ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء" للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس

---

(١) السابق واللاحق: موضوعه أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد، وأحد الراويين متقدم والآخر متأخر بحيث يكون بين وفاتهما أمد بعيد. انظر: ألفية الحديث للعراقي (ص٣٨٥).

(٢) مطبوع. تحقيق د. محمد بن مطر الزهراني – ١٩٨٢م – درا طيبة – الرياض.

(٣) ويرى بعض المحدثين أن رواية الآباء عن الأبناء ورواية الصحابة عن التابعين تندرج أيضًا تحت مصطلح رواية الأكابر عن الأصاغر، في حين أن الأكثر من المحدثين يجعلونه نوعًا مستقلًا، ويفردونه بالبحث. توضيح الأفكار للصنعاني (٤٧٤/٢).

المنجنيق البغدادي (ت: ٣٠٤هـ)، وكتاب رواية الصحابة عن التابعين للخطيب البغدادي، وكذا رواية الآباء عن الأبناء للخطيب البغدادي"[١].

ثالثًا: ظهرت أيضًا مصنفات جديدة بسبب اجتهاد المحدثين في تعيين أسماء الرواة، وهذا بدوره أسهم في ظهور مصطلحات لم تكن معلومة من قبل في علوم الحديث، حيث قاموا بتوثيق البيانات والمعلومات المتعلقة بالرواة فيها بشكل دقيق أسهم في التعريف بهم أو التمييز فيها بينهم.

أما في التعريف بهم كما هو الحال في بيان المهمل[٢] والمبهم[٣]، معرفة ألقاب الرواة[٤]، وإفراد الأسماء من الرواة[٥]، وبيان أسماء ذوي الكنى، وكنى ذوي الأسماء[٦]، حيث صنف المحدثون في المهمل عدة مصنفات من أشهرها:

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٦٥).

(٢) المهمل: "أن يروي الراوي عن اثنين متفقين في الاسم فقط، أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع الاتفاق في النسبة، ولم يتميز مما يخص كلا منهما". انظر: ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، اللكنوي (ص٨٩).

(٣) المبهم: المراد: مبهم السند، وهو الراوي الذي لم يسم، قال البيقوني: "ومبهم ما فيه راو لم يسم". انظر: المنظومة البيقونية لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني (ص٩). وقال السخاوي: "وفائدة البحث عنه زوال الجهالة التي يرد الخبر معها حيث يكون الإبهام في أصل السند". انظر: فتح المغيث (٣٠١/٤).

(٤) معرفة ألقاب الرواة: قال ابن الصلاح: "وفيها كثرة، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع، وبلقبه في موضع آخر شخصين كما اتفق لكثير ممن ألف". علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٣٨).

(٥) إفراد الأسماء من الرواة، أي: معرفة من انفرد من الرواة باسم أو لقب أو كنية لم يعرف بها غيره، قال ابن الصلاح: "هذا نوع مليح، عزيز، يوجد في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال، مجموعًا مفرقًا في أواخر أبوابها، وأفرد أيضًا بالتصنيف..." انظر: علوم الحديث (ص٣٢٥).

(٦) قال الصنعاني: "من علوم الحديث معرفة أسماء ذوي الكنى، أو معرفة كنى ذوي الأسماء، وينبغي العناية بذلك، فربما ورد ذكر الراوي بكنيته، ومرة باسمه؛ فيظن من لا معرفة له بذلك أنهما رجلان، أو ربما ذكر الراوي باسمه وكنيته معًا؛ فتوهمه بعضهم رجلين..." انظر: توضيح الأفكار (٤٨٣/٢). ويندرج هذا النوع «معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى»، وإن كان ابن الصلاح قد أفرده في نوع خاص تحت مسمى «معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى»، وهو تميز دقيق من ابن الصلاح. انظر: علوم الحديث لابن=

١)"المكمل في بيان المهمل" الخطيب البغدادي.

٢)"تقييد المهمل وتمييز المشكل" أبو علي الغساني الجياني.

وصنف في المبهم "الغوامض والمبهمات" لعبد الغني بن سعيد الأزدي.

و"الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب البغدادي.

و"المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" للعراقي.

وصنف في ألقاب الرواة: كتاب "من يعرف باللقب" لعلي بن المديني.

وكتاب "الكنى والألقاب" لأبي عبد الله الحاكم.

وكتاب "كشف النقاب عن الأسماء والألقاب" لابن الجوزي.

وصنف في إفراد الأسماء من الرواة كتاب "المترجم بالأسماء المفردة" لأحمد هارون البرديجي.

وصنف في بيان أسماء ذوي الكنى وكنى ذوي الأسماء عدة مصنفات من أشهرها:

كتاب "الكنى" للإمام علي بن المديني.

و"الكنى" للبخاري، وهو في الأصل مستل من كتاب "التاريخ الكبير"، حيث جعل الكنى في الجزء الأخير.

صنف في التمييز فيما بينهم، كما هو الحال في بيان المؤتلف والمختلف[١] من الرواة.

الصلاح (ص٣٣٦). غير أن النوعين بينهما تداخل؛ لذا اندرج الأخير تحت مسمى بيان أسماء ذوي الكنى وكنى ذوي الأسماء.

(١) المؤتلف والمختلف: "ما يأتلف، أي: تتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته". انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٤٤).

وبيان المتفق والمفترق[١] من الرواة.

وتمييز المتشابه[٢].

وتمييز المشتبه بالمقلوب[٣].

وتمييز من تعددت نعوته[٤].

حيث صنف المحدثون في بيان "المؤتلف والمختلف" كتبًا من أشهرها:

"الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب" لابن ماكولا.

وصنف في بيان "المتفق والمفترق من الرواة" الخطيب البغدادي في كتابه "المتفق والمفترق"، وهو الوحيد في بابه.

وصنف في تمييز المتشابه من الرواة الخطيب البغدادي كتابًا بعنوان: "تلخيص المتشابه في الاسم وضمان ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم".

وصنف في تمييز المتشبه بالمقلوب: "رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب" للخطيب البغدادي.

---

(١) المتفق والمفترق: "أي: الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ". انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٥٨).

(٢) تمييز المتشابه: قال ابن حجر: "وإن اتفقت الأسماء واختلف الآباء أو بالعكس فهو المتشابه". انظر: نزهة النظر في توضح نخبة الفكر لابن حجر (ص١٦٦).

(٣) تمييز المشتبة بالمقلوب: "هو ما يحصل الاتفاق فيه لراويين في اسمين لفظًا وخطًا، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير، بأن يكون أحد الاسمين في أحدهما للراوي، وفي الآخر لابنه". انظر: فتح المغيث للسخاوي (٤/٢٩٠).

(٤) تمييز من تعددت نعوته: "أي: من ذكر من الرواة بأنواع من التعريفات من الأسماء، أو الكنى، أو الألقاب، أو الأنساب، إما من جماعة الرواة عنه، فعرفه كل منهم بغير ما عرفه الآخر، أو من رواه واحد، فعرفه كل واحد منهم بغير ما عرفه الآخر، أو من رواه واحد، فعرفه مرة بهذا، ومرة بذلك؛ فيلتبس ذلك على من لا يعرفه عنده، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ، وإنما يفعل ذلك كثير من المدلسين". انظر: توضيع الأفكار للصنعاني (ص٤٨٢).

وصنف في تمييز من تعددت نعوته: "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" للخطيب البغدادي.

وهذا بدوره يدل على سبق المحدثين في فهم علم التوثيق واستعماله في معلومات الرواة من خلال تقييدها، وتنظيمها، وتحليلها، وإبرازها في كتب ومصنفات متنوعة، سهلت على الباحث والقارئ الوصول إليها.

الخاتمة

بعد أن ذكرت جهود المحدثين في توثيق معلومات الرواة، والتي استمرت على مدى قرون عديدة تبين لنا من خلال دراسة منهجهم في توثيق معلومات الرواة الآتي:

أولًا: أن علوم الحديث إنما نشأت في الأصل على مبدأ التثبت وتوثيق معلومات الرواة؛ مما يفيد أن علوم الحديث أسهمت بتأصيل علم التوثيق.

ثانيًا: توثيق معلومات الرواة مر بمراحل عدة، كل مرحلة تتميز مصنفاتها بطابع معين، وهذا يدل على عظم جهود المحدثين في حفظ حديث رسول الله ﷺ.

ثالثًا: نشأ عن تطور توثيق معلومات الرواة أنواع جديدة من علوم الحديث منها ما يتعلق بالرواية، ومنها ما يتعلق بالدراية.

هذا، والله ولي التوفيق

فهرس المصادر والمراجع

١- **ألفية الحديث**: للعراقي – تحقيق: أحمد شاكر – ط٢ – ١٩٨٨م – عالم الكتب – بيروت.

٢- **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: أكرم العمري – ط٤ – ١٩٨٤م – بيروت.

٣- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت.

٤- **دراسات في علم المعلومات**: د. حشمت قاسم – د ت – مكتبة غريب – القاهرة.

٥- **دراسات في علوم المكتبات والتوثيق والبيوجرافيا**: د. عبد الوهاب أبو النور، ١٩٩٦م – عالم الكتب – القاهرة.

٦- **دراسات في علوم المكتبات**: شاهر ذيب أبو شريخ – ٢٠٠٠م – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمّان.

٧- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: الكتاني – ط٤ – ١٩٨٦م – دار البشائر – بيروت.

٨- **صحيح مسلم** – ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي – ١٩٩١م – دار الحديث – القاهرة.

٩- **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني**: اللكنوي – تحقيق: تقي الدين الندوي –

١٩٩٥م – الجامعة الإسلامية – الهند.

١٠- **علوم الحديث**: لابن الصلاح – تحقيق: نور الدين عتر – ١٩٨٦م – دار الفكر – دمشق.

١١- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**: السخاوي – تحقيق: علي حسين علي – ط ٢ – ١٩٩٢م – دار الإمام الطبري.

١٢- **فن أصول مصطلح الحديث**: الجرجاني، شرحه الإمام التبريزي – تحقيق: أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي – ٢٠٠٢م – دار الفضيلة – القاهرة.

١٣- **لسان العرب**: لابن منظور، دار المعارف.

١٤- **مجمل اللغة**: ابن فارس، دارسة وتحقيق: عبد المحسن سلطان – ١٩٨٦م – مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٥- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: الرامهرمزي – تحقيق: محمد عجاج الخطيب – ط٣ – ١٩٨٤م – دار الفكر – بيروت.

١٦- **مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات**: عبد الله محمد الشريف – مؤسسة الثقافة الجامعية – الإسكندرية.

١٧- **المعجم الوجيز**: مجمع اللغة العربية، جمهورة مصر العربية.

١٨- **معجم مقاييس اللغة**: ابن فارس – تحقيق: عبد السلام هارون – ١٩٩١م – دار الجيل – بيروت.

١٩- **المكتبات والمعلومات أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي**: د.

سعد محمد الهجرسي – ١٩٩١م – دار المريخ – الرياض.

٢٠- **المنظومة البيقونية**: عمر (أو: طه) بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢١- **منهج النقد في علوم الحديث**: نور الدين عتر - ط٣ – ١٩٩٧م – دار الفكر – دمشق.

٢٢- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: ابن حجر – تحقيق: د. عبد الله بن ضيف الرحيلي – ٢٠٠١م – دار الرياض.